تأثير جائحة كورونا علي الرق الحديث

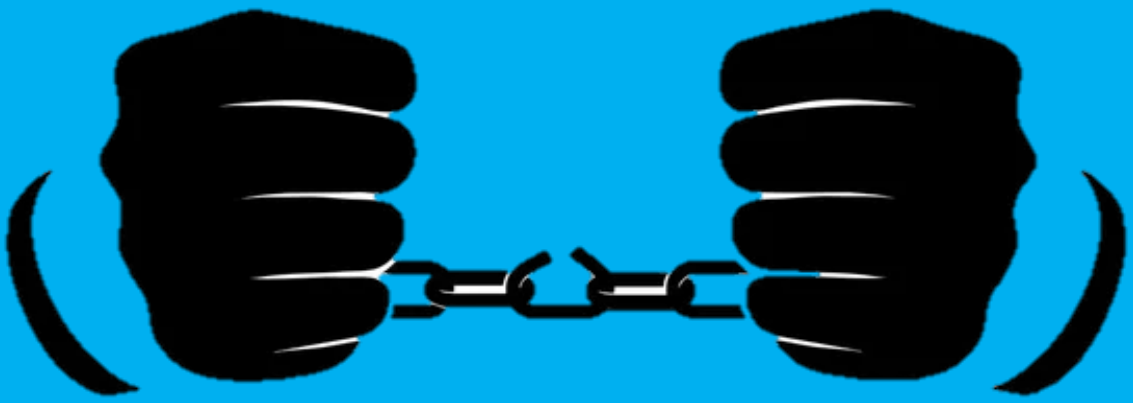

إعداد/ دينا أيمن

ديسمبر 2020

FDHRD

تأثير جائحة كورونا علي الرق الحديث

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان.

مؤسسة أهلية - مسجلة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية.

منظمة غير ربحية. يحكمها القانون رقم 84 لسنة 2002 بشأن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الكتروني: https://www.fdhrd.org/

جميع الحقوق محفوظة - 2021 ©

FDHRD

المقدمة

يوجد اليوم ما يقارب 40.3 مليون شخصًا تحت مسمى الرقيق، وهذا العدد أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، وعددهم اليوم أكبر من عدد سكان بعض الدول، كما يوجد واحد من كل أربعة من المستعبدين طفلًا. لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه لمفهوم الرق الحديث، ولكن لأغراض القياس، يتم تعريف الرق الحديث من قبل منظمة العمل الدولية على أنها "أي حالة استغلال لا يمكن لأي شخص رفضها أو تركها بسبب التهديدات والعنف والإكراه والخداع وإساءة استخدام السلطة." وهكذا، فإن الرق الحديث، مصطلح شامل يشمل العمل القسري، وعبودية الديون، والزواج القسري، والرق والممارسات الشبيهة بالرق، وبعض صور الاتجار بالبشر. وفقًا لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة يوجد قاسم مشترك بين تلك الجرائم وهو كونها قائمة علي الاستغلال حيث يكون فيها شخص ما تحت سيطرة شخص اخر.

وللرق الحديث صور متعددة، وتسميات مختلفة، ولكن أكثرها شهرة: الإتجار بالبشر، والعمل القسري والسخرة، والأعمال الجنسية التجارية من خلال استخدام القوة أو الإحتيال أو الإكراه، والعبودية غير الطوعية، والممارسات الشبيهة بالرق، وعبودية الدَيّن. وبشكل عام، فإن العبودية الحديثة تحدث عندما يكون الشخص تحت سيطرة شخص آخر يمارس العنف والقوة للحفاظ على تلك السيطرة، والهدف من هذه السيطرة هو الاستغلال.

نظرًا لإلغاء العبودية رسميًا في كل مكان، فإن هذه الممارسات غير قانونية، وبالتالي فهي مخفية عن الجمهور والسلطات. ونظرًا لأن الرق الحديث مفهوم جديد علي الواقع العالمي حيث يظل مستتر داخل المنازل والمجتمعات المحلية وأماكن العمل، مما يُصعَب الحصول على أرقام دقيقة من المصادر الأولية. أفضل ما يمكن فعله هو التقدير بناءً على مصادر ثانوية، مثل تحقيقات الأمم المتحدة ومقالات الصحف والتقارير الحكومية والأرقام من المنظمات غير الحكومية .

يسلط التقرير الضوء علي الرق الحديث وأنواعه المختلفة ومدي انتشاره وذلك في ضوء تاثير جائحة كورونا، ويناقش التقرير ايضًا الاتفاقيات الخاصة بالعبودية والاتجار بالبشر التي تحث علي مكافحة كلاهما والحد من انتشارهما.

أولًا:الاتفاقيات الدولية

تتناول العديد من الاتفاقيات الدولية موضوع "الرق" أو "العبودية" نظرًا لأهمية الموضوع وتأثيره علي المجتمع الدولي. وانتشر حديثًا مصطلح "الرق الحديث" الذي تناولته بعض الاتفاقيات نظرًا لكونه مشكلة جارية تواجه المجتمع الدولي وخاصة في الدولة الآسيوية في ظل انتشار جائحة كورونا. حيث أدى الافتقار إلى التدخلات والضمانات القانونية والتقنية الفعالة إلى خلق مشهد عالمي سمح لوباء العبودية الحديثة بالانتشار.

يدعو الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل الجبري وإنهاء العبودية الحديثة والإتجار بالبشر والقضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وبحلول عام 2025، يجب إنهاء عمالة الأطفال بجميع أشكالها.

1- اتفاقية الرق 1926

عُدلت الاتفاقية بموجب البروتوكول الذي أُبرم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 7 ديسمبر 1953، ودخلت الاتفاقية المعدلة حيز التنفيذ في 7 يوليو 1955، وفقًا للمادة الثالثة من البروتوكول. وتحتوي الاتفاقية علي مواد تُعرِف ماهية الرق الحديث، حيث تنص المادة الأولي من الاتفاقية علي تعريف الرق الحديث والذي جاء كالآتي: ***"الرق هو حالة شخص تُمارَس عليه أي من أو كل السلطات المرتبطة بحق الملكية. وتشمل تجارة الرقيق جميع الأفعال التي تنطوي على أسر أو حيازة أو التخلص من شخص بقصد تحويله إلى رق؛ جميع الأفعال التي ينطوي عليها اقتناء الرقيق بقصد بيعه أو مبادلته؛ جميع أعمال التصرف بالبيع أو التبادل للرقيق المكتسب بقصد بيعه أو مبادلته، وبوجه عام، كل عمل تجارة أو نقل للعبيد."***

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

قد كان الرق أول قضية حقوق إنسان تثير قلقاً دولياً واسع النطاق، ومع قلك فإنه لا يزال مستمراً الآن، ومازالت الممارسات الشبيهة بالرق مشكلة خطيرة ومتواصلة الآن. وتأتي المادة الرابعة من الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان بخصوص الرق حيث جاء نصها كالتالي: ***"لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما"*** .

3- بروتوكول باليرمو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"

يُعرف ببروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وتم التصديق عليه في نوفمبر2000، وقد عرفت المادة (3) من البروتوكول الإتجار بالبشر، وجاء نص المادة كالتالي: ***"هو تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء؛"***

4- قانون مكافحة العبودية الحديثة، بريطانيا 2015

يعتبر الأول من نوعه في أوروبا، وقد حصل قانون الرق المعاصر على الموافقة الملكية في 26 مارس 2015، ويعمل هذا القانون على ترسيخ العبودية وجرائم الإتجار بالبشر، ويفرض عقوبات أشد وقواعد العقوبة. ويضمن أن الجرائم الرئيسية تخضع لأقوى نظام لاسترداد الأصول بموجب قانون عائدات الجريمة لعام 2002، ويصدر أوامر محددة بالعبودية وتعويض الإتجار، وينص على مصادرة المركبات والسفن والطائرات المستخدمة لأغراض الإتجار بالبشر.

يضمن القانون تمتع الوكالة الوطنية للجريمة والشرطة وغيرها من هيئات إنفاذ القانون، بالسلطات التي تحتاجها لمتابعة وتعطيل وتقديم الذين يشاركون في الاتجار بالبشر والعبودية والعمل القسري أو الإجباري. كما يقدم تدابير لتعزيز حماية ضحايا الرق والإتجار بالبشر. وتم تعيين مفوض مستقل جديد لمكافحة الرق يتمثل دوره في تشجيع الممارسة الجيدة في منع جرائم الرق والإتجار بالبشر واكتشافها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، وكذلك تحديد ضحايا تلك الجرائم. هذا الدور وثيق الصلة بجميع جرائم الرق والإتجار الحالية في إنجلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية.

5- اتفاقية العمل الدولية

تحظر المادة (3) من الاتفاقية، الإتجار بالبشر وجميع أشكال العبودية والعمل القسري وخاصة عمالة الأطفال. وجاء نص المادة كالتالي: ***"جميع أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، مثل بيع الأطفال والإتجار بهم، وعبودية الدين والقنانة والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة؛ استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو إنتاج مواد إباحية أو أداء عروض إباحية؛ استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه من أجل أنشطة غير مشروعة، ولا سيما لإنتاج المخدرات والإتجار بها على النحو المحدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة؛ العمل الذي، بحكم طبيعته أو الظروف التي يُنفذ فيها، من المحتمل أن يضر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم (عمالة الأطفال الخطرة)."***

6- اليوم العالمي لإلغاء الرق

يُمثل اليوم الدولي لإلغاء الرق، 2 ديسمبر، تاريخ اعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير (قرار 317 المؤرخ 2 ديسمبر 1949). وينصب التركيز في هذا اليوم على القضاء على أشكال الرق المعاصرة مثل الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي وأسوء أشكال عمل الأطفال والزواج القسري والتجنيد القسري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة.

ثانيًا:ماهية الرق الحديث

قد تطور الرق وتجلى بأساليب مختلفة عبر التاريخ. وفي وقتنا هذا، ما زالت بعض أشكال الرق التقليدية القديمة قائمة على نحو ما كانت عليه في الماضي، وتحول بعض منها إلى أشكال جديدة. وتوثق التقارير التي كتبتها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، استمرار وجود الأشكال القديمة من الرق المجسدة في المعتقدات والأعراف التقليدية. ونتجت هذه الأشكال من الرق عن التمييز القائم منذ عهد طويل ضد أكثر الفئات استضعافًا في المجتمعات مثل: أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم من طبقة اجتماعية دنيا، والأقليات القبلية والسكان الأصليين.

يستمر الرق الحديث للعديد من نفس الأسباب التي أدت إلى وجود الاختلافات القديمة، بكونه ممارسة مفيدة اقتصاديًا على الرغم من المخاوف الأخلاقية. تفاقمت المشكلة في السنوات الأخيرة بسبب إمكانية التصرف في العبيد وحقيقة أن تكلفة العبيد قد انخفضت بشكل كبير.

يتم تصوير الرق الحديث علي كونه نتيجة للفقر في بعض الدول النامية والذي تزايدت نسبته بسبب جائحة كورونا. وفقًا لمؤشر الرق العالمي تأتي الدول الآسيوية في المقدمة حيث أن هايتي والهند ونيبال وموريتانيا وباكستان تضم أعلى معدل لانتشار الرق في العصر الحديث. أما من حيث الأعداد المطلقة، فإن أكبر عدد من الأشخاص الذين يتم استرقاقهم موجود في الصين وإثيوبيا والهند ونيجيريا وباكستان. وفي الهند، يُعتقد أن ضحايا الرق الحديث يقارب الـ 14 مليون شخص.

وغالبًا ما يحدث الرق المعاصر في المناطق التي يصعب الوصول إليها من الدولة، ويوجد للرق الحديث العديد من الأنواع مثل العمل القسري، عبودبة الدين(استعباد المدين)، عمالة الأطفال، الزواج القصري. وتنتشر عبودية الدين في الدول الآسيوية النامية مثل الهند و باكستان.

1- عبودية الدين (استعباد المدين)

يعد استعباد المدين أو عبودية الدين من أشكال الرق الحديث الأكثر انتشارًا في وقتنا الحالي وانتشر ذلك النوع من الرق نتيجة لانخفاض مستويات التعليم في بعض الدول النامية و خاصة في قارة آسيا نظرًا لمعدلات الفقر العالية. يحدث عندما يسلم الناس أنفسهم للعبودية كضمان مقابل قرض أو عندما يرثون دينًا من أحد الأقارب. يمكن جعلها تبدو وكأنها اتفاقية توظيف، لكنها اتفاقية يبدأ فيها العامل بدين لسداده، عادة في ظروف قاسية، فقط ليجد أن سداد القرض أمر مستحيل. ثم يصبح استعبادهم دائمًا.

تبدأ العملية بالدين، سواء أكان مكتسبًا أم موروثًا، ولا يمكن سداده على الفور. ثم، بينما يعمل العامل لسداد الدين، يستمر صاحب العمل في إضافة مصاريف إضافية. على سبيل المثال، قد يبدأ العامل بدين مبدئي قدره 200 دولار أثناء العمل وغير قادر على المغادرة. يقوم صاحب العمل بتحصيل 25 دولارًا يوميًا للديون لتغطية تلك النفقات. وبالتالي، فإن الموظف ينمو دينه فقط بينما يستمر في العمل لمدينه، ويكون السداد مستحيلاً.

في كثير من الأحيان يتم نقل هذا الدين من جيل إلى جيل، مما يجعله مشابهًا بشكل مخيف لعبودية المتاع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

يُرى في جميع أنحاء العالم عندما يجبر أرباب العمل أطفال الموظفين على العمل في نفس الوضع مثل والديهم من أجل المساعدة في سداد ديون والديهم أو عندما يتوفى الآباء أو أفراد الأسرة ويطلب أصحاب العمل هيئة أخرى لملء الدور المفقود، كل ذلك بحجة ديون مستحقة. كما يتم استخدام العمالة التي تعمل لسداد الدين عبر مجموعة متنوعة من الصناعات لإنتاج منتجات للاستهلاك في جميع أنحاء العالم.و تعد الفئة الأكثر عثرضة للعمالة بالدين هم العمالة المهاجرة حيث يتعاقدون علي العمل في البلدان الأخري من أجل تحسين أحوالهم الاقتصادية لكن ينتهي بهم الأمر لحال اسوأ.

عبودية الديون في الهند

تم إلغاء عبودية الديون في الهند قانونيًا في عام 1976 ولكنها لا تزال سائدة بسبب ضعف انفاذ القوانين من قبل الحكومة، تعد عبودية الديون ظاهرة متأصلة في تاريخ دولة الهند حيث تعود إلي الفترة التي كانت تقع فيها الهند تحت الاستعمار.

وفقًا لمؤشر العبودية العالمي 2016 تحتل الهند المرتبة الرابعة من حيث عدد العبيد، حيث تم استعباد 19 مليون هندي بشكل ما، بما في ذلك عبودية الديون، ويضطر العديد من الهنود إلي اللجوء لعبودية الديون لتقليل المخاطر التي تتمثل في العبء المالي للحياة اليومية حيث أدى النظام الطبقي الاجتماعي في الهند إلي عدم المساواة الاجتماعية والفساد مما سمح بشكل جماعي لهذا النظام بالاستمرار. وعمال الزراعة وأفران الطوب بما في ذلك الأطفال المعرضون للعمالة لسداد ديون الأهل هم الفئات الأكثر عرضة لهذا النوع من العمل.

تحرص الحكومة الهندية علي تحرير العديد من العاملين بالديون ومنحهم تعويضات مالية لكن علي الرغم من حرص الحكومة على منح هذه التعويضات للعمال المحررين، إلا أن معظم العمال يواجهون عواقب سلبية مثل المزيد من عدم المساواة والآثار الصحية، والتي غالبًا ما تؤدي إلى انتحار هؤلاء العمال.

ومن العوامل المؤثرة أيضًا في انتشار عبودية الديون بالهند هو انتشار الجهل في الهند وجهل العديد من الهنود بحقوقهم، مما يؤدي إلي استغلالهم في الصناعات المختلفة بأقل مقابل مادي. وفقًا لمسح أجري عام 2010، 76 من كل 100 عامل مستعبد في الهند كانوا غير قادرين على القراءة أو الكتابة. تؤدي الأمية في الهند إلى المزيد من الجهل بالقانون وحقوق الإنسان.

وأيضًا بسبب انتشار عبودية الديون في الهند تنتشر عمالة الأطفال نظرًا لأن الدين غالبًا ما ينتقل من جيل إلى جيل، فإن العديد من الأطفال يجدون أنفسهم في سن مبكرة جدًا في نظام عبودية الديون. بالإضافة إلى الأمية، يُشار عادةً إلى البطالة والفقر كأسباب لدخول الأطفال في نظام عبودية الديون.

2-عمالة الأطفال

في جميع أنحاء العالم، يتم استغلال الأطفال من خلال تشغيلهم، ويمكن تعريف عمل الأطفال على أنه عمل يحرم الأطفال من طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم، ويتجاوز عدد الساعات المخصصة للعمل ويتعارض مع تعليم الطفل ومصلحته، وأيضًا يتعارض هذا العمل العقلي والبدني الخطير مع التعليم والتطور طويل الأجل، وتشمل اسوأ أشكاله الرق والاتجار والاستغلال الجنسي والعمل الخطير الذي يعرض الأطفال لخطر الموت أو الإصابة أو المرض.

تنتشر عمالة الأطفال بشكل أكبر في الدول النامية حيث لا يزال ملايين الأطفال، بعضهم لا تزيد أعمارهم عن سبع سنوات، يعملون في المحاجر والمناجم والمصانع والحقول والمؤسسات الخدمية. يشكل الأطفال حوالي 10% من القوة العاملة في بلدان الشرق الأوسط وحوالي من 2% إلي 10 % من القوة العاملة في معظم أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا. وتتضمن أسوأ أشكال عمل الأطفال استعباد الأطفال، والانفصال عن عائلاتهم، وتعرضهم لمخاطر وأمراض خطيرة أو تركهم لتدبير أمورهم بأنفسهم في شوارع المدن الكبرى، غالبًا في سن مبكرة جدًا. كما يضطر العديد من الأطفال إلي العمل ضمن ما يُسمي بعبودية الدين نظرًا لعد قدرة الأهالي علي سداد تلك الديون.

3- الفرق بين الاتجار بالبشر وصور الرق الحديث

يتداخل كل من مفهومي الاتجار بالبشر والعبودية الحديثة حيث ينظر البعض إلي الاتجار بالبشر كصورة من صور العبودية الحديثة ويعرفه البعض علي انه "تجارة الرقيق الحديثة". تُعرف الأمم المتحدة "الاتجار بالبشر" بأنه "تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم، عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو إساءة استغلال السلطة أو استغلال حالة ضعف أو إعطاء أو تلقي مدفوعات أو مزايا لتحقيق موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، لغرض الاستغلال".

أما العبودية أو الرق الحديث كما ذكر التقرير هو "يشمل عددًا من الممارسات غير الأخلاقية مثل العبودية أو العمل القسري (بما في ذلك عمالة الأطفال)، وعبودية الدين، والممارسات الشبيهة بالرق، والاستعباد، والتجنيد المخادع، والزواج القسري، والبغاء، والاتجار بالأعضاء، والاتجار بالبشر. تختلف العبودية الحديثة عن الأشكال التاريخية للرق ، لا سيما ما يشار إليه بعبارة "عبودية المتاع"، حيث كان من القانوني في العديد من الولايات القضائية أن يمتلك إنسان ما إنسانًا آخر، ليشتري هذا الإنسان أو يبيعه أو يرثه ، لاستغلاله أو حرمانه من الحياة دون أي تداعيات على من أساء إليه."

وبذلك نري ان مفهوم الرق الحديثة هو مفهوم اوسع واشمل مفهوم الاتجار بالبشر حيث يحتوي مفهوم الرق الحيث علي العديد من الانشطة الغير قانونية التي تعرض حياة البشر للخطر مثل الاتجار بالبشر و تهريبهم، العبودية بالدين،عمالة الأطفال، العمل القسري، الزواج القسري.

ثالثًا: تأثير جائحة كورونا علي مفهوم الرق الحديث

أدت جائحة كورونا إلي ازدياد الخطر القائم علي العمالة المهاجرة والعاملين بالاقتصاد غير الرسمي حيث أدت الجائحة إلي ازدياد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وأدت الجائحة أيضًا إلي زيادة الخطر علي الفئات الأكثر عرضة للرق الحديث بسبب خسارة عملهم نتيجة للجوء المصانع المختلفة إلي تقليل العمالة أو الاستغناء عن العديد منها اتباعًا لأساليب مكافحة فيروس كورونا.

يعد العاملون بالحرف المختلفة أو بالمصانع من أكثر الفئات تضرراً من الوباء، ولا سيما العمال المهاجرون والعمال الذين يتقاضون أجرهم يوميًا. كان العمال المهاجرون قبل كورونا بالفعل في خطر متزايد من العبودية الحديثة، بسبب اعتمادهم على الأجور اليومية، والوضع غير القانوني للبعض في بلد المقصد، والاستبعاد من خدمات الدعم الاقتصادي والاجتماعي الحكومية.

منذ بداية تفشي وباء كورونا في أوائل عام 2020، لم يكن العمال المهاجرون عرضة للإصابة بالفيروس في ظروف عملهم ومعيشتهم التي غالبًا ما تكون خطرة، ولكنهم تعرضوا لخطر متزايد من الحاجة إلي المال في بلد المقصد بعد فقدان الوظيفة والاحتجاز نتيجة الوضع غير القانوني للمهاجرين والمديونية نتيجة القروض التي تم الحصول عليها قبل الجائحة وأثناءها؛ وزيادة التعرض لعبودية الديون والرق.

بالنسبة للأطفال والشباب، زادت العزلة الاجتماعية من تعرضهم للاستمالة وسوء المعاملة. في تلك المؤسسات، حيث يوجد العديد من الأطفال الآن محصورين في المباني المدرسية، يتعرضون لسوء المعاملة والعقاب المتزايد لأنهم لا يملكون دخلاً. إن تحديات العزلة الذاتية والتباعد الاجتماعي والنظافة المرضية صعبة بشكل خاص على العبيد والعديد من المجتمعات الضعيفة التي تعيش في الأحياء الفقيرة أو في الشوارع أو في مخيمات اللاجئين والمشردين المزدحمة.

في موريتانيا، يُولَد ابناء "الحراطين" بشكل روتيني في ظل العبودية ويتملكهم "أسيادهم". وفي ظل أزمة كورونا بدأت العديد من العائلات الثرية بطرد عاملات المنازل في الحراطين، أو إلزامهن بالبقاء في مكان العمل لتجنب السفر. هذا يخلق وضعًا مستحيلًا للأشخاص المُعرضين للعبودية حيث يتركهم أمام خيارين كلالهما صعب، إما أن يستمروا عاطلون عن العمل لا يجدون قوت يومهم أو البقاء مع صاحب العمل والاستمرار فيه رغم ظروف العمل القاسية والخطرة.

خلقت البطالة الجماعية والديون المرتفعة وقلة شبكة الأمان الحكومية فُرصًا للمتاجرين بالبشر، كما خلق الاضطراب الاقتصادي الحاد مخاطر متزايدة على أفقر الناس من خلال نقص الغذاء وفقدان الدخل. أدت عمليات الإغلاق في محاولة لوقف انتشار الفيروس إلى تسريح جماعي للعمال حيث ألغت العديد من العلامات التجارية العالمية الطلبات وتم مطالبة المصانع بإغلاقها. تأثرت صناعة الملابس بشدة، تم تسريح أكثر من مليون عامل في بنغلاديش أو تعليقهم مؤقتًا بحلول أواخر مارس 2020، ويواجه العمال أزمات مماثلة في جنوب شرق آسيا بما في ذلك كمبوديا والهند وميانمار وفيتنام.

يتعرض العمال المهاجرون العائدون إلى ديارهم بسبب قيود فيروس كورونا لخطر الإصابة بالعدوى عند السفر في وسائل النقل العام المزدحمة ، أو عالقين على الحدود أو غيرها من الاختناقات حيث يكون التباعد المادي شبه مستحيل. شعب هاليا في غرب نيبال هم من الطبقة الدنيا ويعملون في كثير من الأحيان كعمال زراعيين مستعبدين، على الرغم من حظر هذه الممارسة منذ عام 2007، مع بدء الإغلاقات عاد ما يقدر بنحو 150.000 مهاجر من الهند المجاورة إلى غرب نيبال، ووجد تقييم سريع لأكثر من 6700 أسرة أن أكثر من نصفهم يواجهون نقصًا في الغذاء. وبالتالي، يخلق اليأس المتزايد أملًا أمام المتاجرين بالبشر الذين يعرضون أعمالًا "تحت الأرض" في البناء أو الزراعة.

اختبارات ولقاحات الفيروس غير متاحة حاليًا بالشكل الكافي، مما يعرض إصابة العديد من الأفراد بفيروس كورونا، ووصمهم بالعار وفي بعض الحالات وعزلهم قسرًا عن بقية مجتمعهم في المنزل. مع إغلاق المدارس، يتعرض الأطفال أيضًا لخطر إرسالهم إلى العمل، ويدفع الوضع المأساوي الناس للعودة إلى أيدي الملاك المحليين والعودة إلى السخرة المحظورة. ويخاطر إغلاق الأسواق في مالي بترك الأشخاص معزلوين وإجبارهم على العودة إلى العبودية أو الهجرة مع أطفالهم، مما يعرض أُسر بأكملها لخطر الاستغلال أو الاتجار. كما أدت الإغلاقات المتعلقة الواسعة النطاق بسبب فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم إلى الحد من نشاط المنظمات المناهضة للعبودية.

الخاتمة

رغم محاولة العديد من الدول للحد من انتشار تلك الممارسات الغير قانونية وسن القوانين من أجل ذلك، إلا ان تلك القوانين غير كافية للقضاء علي أشكال الرق الحديث حيث يجب توفير سُبل معيشة دائمة للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمعات المختلفة ليستطيعوا من خلالها توفير دخل شهري يمكنهم من العيش بكرامة وعدم اللجوء إلي الممارسات الغير قانونية التي تمثل خطرًا علي حياتهم. ولقد أثرت جائحة كورونا علي جميع نواحي الحياة اليومية المختلفة بداية من تحول العمل والدراسة إلي أسلوب العمل عن بُعد من خلال الأجهزة، إلي فرض ارتداء الكمامة الطبية أينما ذهبنا للحد من انتشار الفيروس. وبالطبع كان لأزمة كورونا العالمية تأثير كبير علي زيادة انتشار الممارسات المختلفة للرق الحديث ولجوء العديد إليها وخاصة ضد العمالة المهاجرة حيث اضطر العاملين بالاقتصاد غير الرسمي إلي اللجوء لتلك الأساليب بعد غلق العديد من المصانع وقيامهم إما بتخفيف العمالة أو طردهم كليًا.